

المستوفى من الأصول للشيخ العلامة الشافعي

كهايت من الأصول

در و سر

في

مستوفى من الأصول

الجزء الثالث

مباحث الألفاظ والآثار

تأليف

سماعة بن عبد الله العظمي

الشيخ الميرزا جواد الشافعي

(قدس)

سرشناسه	تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.
عنوان قرارداد	کفایه الاصول، شرح
عنوان و نام پدیدآور	کفایه الاصول: دروس فی مسائل علم الاصول / میرزا جواد تبریزی.
وضعیت ویراست	ویراست ۲.
مشخصات نشر	قم: دارالتفسیر، ۱۳۹۰.
مشخصات ظاهری	ج ۶.
فروست	الموسوعة الاصولية للميرزا التبريزي قدس سره.
شابک	دوره : ۸-۲۸۲-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸ : ج ۲. ۹-۲۹۸-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی	فہما
یادداشت	عربی.
یادداشت	این کتاب شرحی بر " کفایه الاصول " اثر آخوند خراسانی است.
مفردجات	ج ۱. مباحث الالفاظ
موضوع	آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ ق. . کفایه الاصول -- نقد و تفسیر
موضوع	اصول فقه شعبه
شناسه افزوده	آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ ق. . کفایه الاصول
رده بندی کنگره	۱۳۹۰ ۱۳۱۸ ۷۰۳۲۱۸ ۷۰۳۲۱۸ BP159/A/3
رده بندی دینی	۲۹۷/۳۱۲
شماره کتابشناسی ملی	۲۲۷۱۵۲۵



آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (قدس سره)
 الطبعة : الاولى / ۱۳۹۰ هـ = ۱۴۳۲ هـ
 المطبعة : نگین

ردمک الدورة : ۸-۲۸۲-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸

ردمک ج/۳ : ۹-۲۹۸-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸

عدد المطبوع : ۱۰۰۰ نسخه

قم - خیابان معلم - میدان روح ا... - تلفن: ۷۷۴۴۲۱۲ - تلفاکس: ۷۷۴۱۶۲۱

قیمت دوره : ۵۰۰۰۰ تومان

الفهرست

٥	التنبیه الأول: الاضطراب إلى ارتکاب الحرام
٨	حكم الصلاة حال الخروج
١٨	نقل مقالة المحقق النائینی رحمته الله لتأييد ما اختاره الشيخ الانصاری رحمته الله
٢٤	الاضطرار إلى الجزء أو الشرط
٢٦	الاضطرار في الوضعيات
٢٦	الصلاة في الدار المغصوبة
٣٢	كون الحكمين في المجتمع متزاحمين
٣٣	مرجحات باب اجتماع الأمر والنهي
٣٧	الأول: ترجيح النهي في المجمع لأقوائية دلالة النهي
٤٢	الثاني: أولوية دفع المفسدة
٤٧	الثالث: الاستقراء

- التنبيه الثالث: تعدّد الإضافات ٥١
- اقتضاء النهي للفساد ٥٥
- الفرق بين مسألة الاقتضاء ومسألة الاجتماع ٥٥
- وجه جعل مسألة الاقتضاء في مباحث الألفاظ ٥٨
- جريان النزاع في النهي التنزيهي والغيري أيضاً ٦٢
- المراد من العبادة في البحث ٦٧
- المراد من المعاملة في البحث ٧٢
- معنى الصحة والفساد ٧٤
- مقتضى الأصل في مسألة الاقتضاء ٨٣
- أقسام النهي عن العبادة ٨٦
- حكم حرمة العبادة وجزئها ٨٧
- حكم حرمة شرط العبادة ٨٨
- حكم حرمة الوصف الملازم للعبادة ٩١
- المانعية عن العبادة وأقسامها ٩٦
- مقتضى النهي عن العبادة ١٠٢
- مقتضى النهي عن المعاملة ١٠٧
- نقل تفصيل المحقق النائيني رحمته الله في المسألة ١٠٩
- نقل كلام المحقق العراقي رحمته الله ١١٣
- استظهار فساد المعاملة بالنهي من الروايات ١١٧

القول بدلالة النهي على الصحة..... ١٢٠

المقصد الثالث

في المفاهيم

تعريف المفهوم..... ١٢٥

مفهوم الشرط..... ١٣٢

سنخ الحكم وشخصه..... ١٤٥

إذا تعدّد الشرط واتّحد الجزء..... ١٤٨

تداخل الأسباب والمسببات..... ١٥٧

التفصيل بين معرفية الأسباب الشرعية ومؤثرتها..... ١٦٩

التفصيل بين اختلاف الشروط جنساً واتحادها..... ١٧٨

الموارد المستثناء من عدم الانحلال..... ١٧٣

تفصيل المحقق النائي في المعلق عليه بين عموم الحكم والحكم الانحلالي..... ١٧٤

مفهوم الوصف..... ١٧٨

موارد حمل المطلق على المقيد..... ١٧٩

فائدة الوصف ومعنى الاحترازية..... ١٨٢

مجال ثبوت المفهوم للوصف..... ١٨٢

مفهوم الغاية..... ١٨٦

أقسام الغاية..... ١٨٦

المعنى الظاهر من الغاية..... ١٨٨

١٩٢	دخول الغاية في المغيبي وعدمه
١٩٣	مفهوم الاستثناء
١٩٨	«إلا» الوصفية والاستثنائية
١٩٩	الظاهر من «إلا» عند الشك
١٩٩	مدلول الاقرار بشيء مع استثناء مقدار
٢٠٠	دلالة «إنما» على الحصر
٢٠٢	دلالة (بل) الاضرائية على الحصر
٢٠٣	اقتضاء تعريف المصند إليه للحصر
٢٠٦	مفهوم اللقب والعدد

المقصد الرابع

في العام والخاص

٢١١	تعريف العام
٢١٣	أقسام العام
٢١٧	دوران العام بين المجموعي والاستغراقي
٢٢٠	صيغ العموم
٢٢٣	التمسك بالعام بعد التخصيص
٢٣٥	التمسك بالعام في الشبهة المفهومية للخاص
٢٣٨	التمسك بالعام في الشبهة المصادقية للخاص
٢٤٦	المخصص اللبّي

- ٢٥٢ إحراز الفرد المشكوك بأصالة العدم الأزلي
- ٢٥٥ جريان الأصل في العدم الأزلي
- ٢٥٦ نقل كلام المحقق النائيني في عدم إحراز الموضوع بأصالة العدم الأزلي
- ٢٥٩ التمسك بالعام في قاعدة اليد
- ٢٦١ التمسك بالعموم لا من جهة احتمال التخصيص
- ٢٦٤ تراحم العنوان الأولى مع الثانوي
- ٢٦٧ دوران الأمر بين التخصيص والتخصّص
- ٢٦٩ التمسك بالعام قبل الفحص عن المخصّص
- ٢٧٢ التفصيل في وجوب الفحص
- ٢٧٤ مقدار الفحص
- ٢٧٦ الخطابات الشفاهية
- ٢٨٢ خطابات القرآن الكريم
- ٢٨٤ ثمرة شمول الخطاب للمعدومين
- ٢٨٩ تعقب العام بضمير الخاص
- ٢٩٣ تخصيص العام بمفهوم الموافقة
- ٢٩٥ تخصيص العام بمفهوم المخالفة
- ٢٩٩ تعقب الاستثناء للجمل المتعددة
- ٣٠١ تحقيق للمحقق النائيني رحمته في المقام
- ٣٠٣ الجواب عن مقالة المحقق النائيني رحمته

٣٠٥	تخصيص الكتاب بخبر الواحد
٣٠٩	العام والخاص المتخالفان
٣١٠	ناسخية العام للخاص وبالعكس
٣١٢	ناسخية الحديث للكتاب
٣١٣	معنى قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة
٣١٥	مقالة المحقق العراقي رحمته الله في تقدم الخاص على العام
٣١٥	حقيقة النسخ
٣١٨	حقيقة البداء في التكوينيات
٣٢٠	مدلول الروايات في البداء

المقصد الخامس

المطلق والمقيد

٣٢٥	تعريف المطلق
٣٢٦	الموضوع له في أسماء الأجناس
٣٢٦	كلام المحقق النائيني رحمته الله في أقسام الماهية ومدلول اسم الجنس
٣٣٢	الموضوع له في علم الجنس
٣٣٤	المفرد المعروف باللام
٣٣٥	الجمع المعروف باللام
٣٣٦	مفاد لام الاستغراق
٣٣٩	الموضوع له في النكرة

٣٤٣	مقدمات الحكمة
٣٤٩	التقابل بين الاطلاق والتقييد عند المحقق النائيني رحمته الله
٣٥٠	التقابل بين الاطلاق والتقييد بحسب مقام الثبوت
٣٥١	التقابل بين الاطلاق والتقييد بحسب مقام الإثبات
٣٥٤	شرط التمسك بالاطلاق
٣٥٦	المطلق والمقيّد المتنافيان
٣٥٨	المناطق في حمل المطلق على المقيّد
٣٥٩	المختار في ملاك حمل المطلق على المقيّد
٣٦٠	الإطلاق والتقييد في المسحجات
٣٦٠	التنافي بين المطلق والمقيّد بالعموم من وجه
٣٦١	حمل خطاب المطلق على المقيّد
٣٦٨	المجمل والمبيّن
٣٦٨	تعريف المجمل والمبيّن
٣٦٩	الفرق بين الإجمال والإهمال
٣٧٠	بعض مصاديق اللفظ المجمل

المقصد السادس

في بيان الأمارات المعتبرة شرعاً أو عقلاً

٣٧١	مباحث القطع
	في القطع بالتكليف وأن البحث في بعض ما يترتب عليه خارج عن مسائل علم

- الأصول ٣٧١
- ما ذكره الشيخ رحمته الله في تثليث حالات المكلف عند التفاته إلى الحكم الشرعي في
واقعة ٣٧٥
- أخذ العلم بحكم موضوعاً لحكم آخر لا يكون حجة في باب الأدلة وبيان المراد من
الالتفات إلى الحكم ٣٧٦
- الوجه في جواز رجوع العامي إلى المجتهد في موارد الأمارات ٣٧٩
- وجوب العمل بالقطع عقلاً ٣٨١
- تعلق القطع بالحكم الانشائي ٣٨٤
- الكلام في التجري والانتقاد ٣٨٦
- في اتصاف الفعل بالحسن والقبح ٣٨٨
- في أن الفعل المتجري به اختياري وعمدي ٣٨٨
- فيما يقال في حرمة التجري وكونه موجباً للعقاب ٣٩٠
- في الاستدلال على حرمة التجري وكونه موجباً للعقاب بالخطابات الشرعية ٣٩١
- عدم خطاب شرعي في حرمة التجري المفروض في المقام وكونه موجباً للعقاب ٣٩٣
- في الأخبار الواردة في العفو عن قصد المعصية ٣٩٥
- في الموجب للعقاب في التجري وعدم منافاة استحقاق المتجري مع ما ورد في العفو
عن قصد المعصية ٣٩٧
- في أقسام القطع ٤٠٢
- في أخذ القطع بالتكليف موضوعاً لحكم آخر ٤٠٣

- ٤٠٥ في القطع المأخوذ موضوعاً بنحوي الطريقة والوصفية
- ٤٠٧ قيام الأمانة بدليل اعتبارها مقام القطع المأخوذ في الموضوع طريقاً
- ٤٠٩ في الإيراد على ما ذكره الماتن رحمه الله
- ٤١٢ تقرير كلام النائيني رحمه الله
- ٤١٤ كلام الشيخ العراقي في الإشكال على المحقق النائيني
- ٤١٦ كلام الشيخ العراقي رحمه الله والجواب عنه
- كلام الماتن رحمه الله في وجه امتناع وفاء دليل اعتبار الأمانة والاستصحاب لقيامهما مقام
- ٤٢٢ القطع الموضوعي
- كفاية دليل اعتبار الأمانة أو الاستصحاب في قيامهما مقام القطع الطريقي المحض
- ٤٢٥ والموضوعي
- عدم إمكان أخذ العلم بحكم في موضوعه وإمكان دخالة العلم به في الغرض الموجب
- ٤٢٧ لجعله
- في عدم إمكان أخذ العلم بالحكم أو الظن به في موضوع ذلك الحكم
- ٤٣١